



دور الإدارة الالكترونية وتفعيل الرقابة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي دراسة استطلاعية في الشركة العامة للصناعات النسيجية في واسط

مرودة جمعة طعمة*

جامعة سومر / كلية الادارة والاقتصاد

الملخص

يركز هذا البحث على التعرف على مدى الحاجة إلى تطبيق الإدارة الالكترونية والرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية للحد من الاحتيال المالي، ويهدف البحث إلى بيان مفهوم الإدارة الالكترونية وأهميتها وأهمية تطبيق الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية ومدى تأثيرها على الحد من الاحتيال المالي ولتحقيق أهداف البحث فقد تم اختيار الشركة العامة للصناعات النسيجية في واسط عينة للبحث وتم الاعتماد على استمارة استبيان مكونة من ثلاثة محاور وتم توزيع ٤٠ استبانة واستخدم برنامج SPSS لغرض تحقيق أهداف البحث والتحقق من فرضياته، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى عدة استنتاجات أهمها الافتقار إلى استخدام الوسائل الالكترونية الحديثة وضعف الدور الرقابي المتبع في الشركة عينة البحث، وخرج البحث بمجموعة من التوصيات منها يجب على الوحدات الحكومية الاهتمام بتطبيق الوسائل الحديثة في الإدارة الالكترونية وتدريب العاملين على استخدامها وإعداد تقارير التدقيق في الوقت المطلوب وذلك للحد من الاحتيال المالي.

معلومات المقالة

تاريخ البحث

الاستلام: ٢٠٢٠/٨/٩
تاريخ التعديل: ٢٠٢٠/٩/٦
قبول النشر: ٢٠٢٠/٩/٨
متوفر على الأترنت:
٢٠٢١/١/١٧

الكلمات المفتاحية:

الإدارة الالكترونية
الرقابة الداخلية
الاحتيال المالي
تكنولوجيا المعلومات
البرامج الالكترونية

The role of electronic management and activating internal control in reducing financial fraud: An exploratory study at the State Company for Textile Industries in Wasit

Marwa Gomaa Tohme*

Sumer University / Faculty of Management and Economics.

Abstract

This research focuses on identifying the extent of the need to apply electronic management and internal control in government units to reduce financial fraud. The research aims to clarify the concept of electronic management and its importance as well as the importance of applying internal control in government units and the extent of its impact on reducing financial fraud and to achieve the objectives of the research. The General Company for Textile Industries in Wasit is the sample of the study. A questionnaire consisting of three axes was distributed. Forty questionnaires were distributed, and the SPSS program was used for the purpose of achieving the objectives of the research and verifying its hypotheses. The research came out with a set of recommendations, among which the government units should pay attention to the application of modern methods in electronic management, train workers, and prepare audit reports in the required time in order to reduce financial fraud.

استخدام الإدارة الالكترونية المتمثلة بعدد من البرامج التي تطبق في الوحدات الحكومية لتسهيل عمل المواطنين و الحد من الاحتيال المالي وان لتطبيق الرقابة الداخلية في هذه الوحدات الحكومية اثر في الحد من الاحتيال لذلك تم التطرق في لجانب النظري إلى مفهوم الإدارة الالكترونية وأهميتها وأسباب التحول من الطرق التقليدية إلى الالكترونية وكذلك تم التطرق إلى مفهوم

المقدمة

تعد الإدارة الالكترونية حصيلة ثورة تكنولوجيا المعلومات التي تساعد على توطيد العلاقة بين المواطنين والحكومة وقد ظهرت نتائج استخدام الإدارة الالكترونية في الوحدات الاقتصادية على الرقابة الداخلية وبقية المجالات الأخرى و أن

*

Corresponding author : G-mail addresses : marwajuma1989@gmail.com.

2021 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2020-10-4/98-111

ج. هنالك اثر ذو دلالة معنوية للإدارة الالكترونية والرقابة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي.

أهمية البحث

ترتبط أهمية البحث بأهمية الإدارة الالكترونية والرقابة الداخلية ، اذ تقوم الوحدات الحكومية باستخدام الإدارة الالكترونية المتمثلة بالبرامج الالكترونية في تقديم الخدمات للمواطنين فضلا على أهمية تطبيق الإجراءات التي تسهل عمل المواطنين ، ولكي يتم تطبيق الإدارة الالكترونية يجب إن يتم تحسين الدور الرقابي للوحدات الحكومية لتساعد في تقليل الاحتيال المالي.

أساليب جمع البيانات والمعلومات

تم الاستناد في جمع المعلومات الخاصة بالبحث على المصادر العلمية المتوفرة من الكتب والرسائل و الاطاريح وعلى مواقع شبكات الانترنت لتحقيق أهداف البحث أما في الجانب العملي فقد اعتمد دراسة وتحليل البيانات المالية لعينة البحث فضلا عن المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية .

الإطار النظري

اولا : مفهوم الإدارة الإلكترونية

أن انتشار تكنولوجيا المعلومات أدى إلى ظهور الإدارة الالكترونية التي تعتبر من أهم الوسائل التي من شأنها الحد من الاحتيال المالي ، وتعتبر عملية القضاء على الاحتيال من الأمور الصعبة التي تتطلب جهد كبير والعديد من الإجراءات طويلة الأجل لذلك سيتم بيان مفهوم الإدارة الالكترونية وأهدافها ودوافع التحول إليها والسلبيات التي تواجه الوحدات الحكومية عند تطبيقها لذلك يمكن بيان مفهوم الإدارة الالكترونية بأنها اتجاه الوحدات الحكومية إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالأدوات العامة لتحديث العمل بالوحدات الحكومية ولتسهيل تقديم الخدمات الجيدة للمواطنين (Al.Kasswana,2012: 34)

وتعتبر الإدارة الالكترونية من أهم الوسائل لتحويل المعاملات الورقيه الى الشكل الالكتروني من خلال استخدام الوسائل الالكترونية الحديثة والتي تساعد على تقليل الوقت والجهد (المالك، ٢٠٠٧: ١٥) ، وهنالك من يرى أن الإدارة الالكترونية تعتبر من الأدوات الحديثة التي تعمل على استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات في أنجاز الأعمال الإدارية (عمر، ٢٠١٣: ٦٤) وكذلك عرفت الإدارة الالكترونية على أنها استخدام الحاسوب في العمليات الرقابية ومن خلال تصميم برامج حاسوبية تعد لغرض الرقابة وهذا يؤدي إلى تقليل الوقت والجهد والتكلفة (رشيد وآخرون، ٢٠١٢: ١٤).

الرقابة الداخلية وأهميتها وأنواعها وتم بيان الاحتيال المالي وأنواعه وطرق مكافحته ومن ثم الجانب العملي الذي تم به تحليل الاستبانة الخاصة بالبحث ومن خلال ذلك تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات .

منهجية البحث

مشكلة البحث

يعتبر الاحتيال المالي في الوحدات الحكومية من العناصر الأكثر شيوعا وانتشارا في المجتمع وما لها من آثار سلبية كالبطالة وانتشار الرشوة وارتفاع مستويات الفقر لذلك تسعى الحكومات إلى وضع عدد من الوسائل لمكافحة الاحتيال المالي ومن هذه الوسائل البرامج الالكترونية التي من خلالها يتم تفعيل الدور الرقابي ، ويمكن صياغة مشكلة البحث بعدد من التساؤلات الآتية :

١. هل الإدارة الالكترونية تحد من مخاطر الاحتيال المالي .

٢. هل التدقيق الداخلي المطبق في الوحدات الحكومية بالاعتماد على الإدارة الالكترونية يحد من الاحتيال المالي .

هدف البحث

ان هدف البحث يتمثل ب

١. التعرف على مدى الحاجة إلى تطبيق الإدارة الالكترونية في الوحدات الحكومية وبيان أهميتها ومفهومها .

٢. التعرف على مدى أهمية تطبيق الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية ومدى تأثيرها على الحد من الاحتيال المالي .

فرضيات البحث

هنالك فرضيتان رئيسيتان في البحث هما

١. الفرضية الرئيسية الأولى :

أ. وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الإدارة الالكترونية والحد من الاحتيال المالي.

ب. وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الرقابة الداخلية والحد من الاحتيال المالي.

٢. لفرضية الرئيسية الثانية :

أ. وجود اثر ذو دلالة معنوية للإدارة الالكترونية في الحد من الاحتيال المالي.

ب. وجود اثر ذو دلالة معنوية للرقابة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي.

١. مفهوم الرقابة الداخلية

توجد للرقابة الداخلية عدة مفاهيم فقد عرفت على أنها مجموعة من الأنشطة المستقلة داخل المنظمة تقوم بها الإدارة للقيام في إجراء العمليات بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية (عبد ربه، ٢٠١٠: ١٠) كما عرفت الرقابة الداخلية من قبل معهد المدققين الداخليين الأمريكي IIA على أنها نشاط تقييمي مستقل داخل الوحدة الاقتصادية يهدف الى بيان وتقييم مجموعة من الأنشطة وتشمل هذه الأنشطة العمليات المالية وغير المالية ومدى التزام المنظمة بالتشريعات القانونية وتقييم الكفاءة التشغيلية وتحديد ومتابعة التلاعب والغش في المنظمة (J.Hall,2011:3-4)

٢. أنواع الرقابة الداخلية

تنقسم الرقابة الداخلية إلى ثلاثة أنواع وكما يأتي : (سليم ، ٢٠١٥: ٩-١٠)

أ. **رقابة مالية ومحاسبية** : يتمثل هذا النوع بالرقابة على العمليات المحاسبية المتمثلة بمراجعة البيانات المحاسبية والقيود وطرق تسجيلها في سجل اليومية وترحيلها إلى سجل الأستاذ العام ومراجعة القواعد المحاسبية والإجراءات المتبعة في تسجيل المعاملات المالية لحماية أصول الوحدة الاقتصادية من التلف والضياع والإسراف

ب. **رقابة إدارية** : تتمثل برقابة كافة التعليمات والأساليب المتبعة والإجراءات الإدارية الموضوعية والهدف منها تحقيق كفاءة العمليات وتنفيذ السياسات والإجراءات الإدارية ومن أهم وسائل الرقابة الإدارية هو :

- الموازنة التخطيطية.
- التكاليف المعيارية.
- التقارير الدورية.

ج. **نظام الضبط الداخلي** : يقصد به النظام وما يرتبط به ومن إجراءات ووسائل تهدف إلى ضبط عمليات الوحدة الاقتصادية ومراقبتها تلقائياً وبصورة مستمرة ، وهذا النظام يهدف إلى حماية أصول المنظمة من السرقة والاختلاس والضياع ويعتمد هذا النظام على الفصل بين اختصاصات الإدارات التي تقوم بتنفيذ العمليات وبين الإدارات التي تقوم بالمحاسبة على هذه العمليات.

٣. أهداف الرقابة الداخلية

إن الهدف الأساسي من الرقابة الداخلية سابقاً يتمثل بمتابعة العمليات المحاسبية وكيفية اكتشاف الغش والأخطاء والتأكد من سلامة السجلات والبيانات المحاسبية والمحافظة على الأصول

١. أهداف الإدارة الالكترونية

تهدف الإدارة الالكترونية إلى تحقيق الأتي : (موسى وآخرون ، ٢٠١١: ٨٩)

- إنجاز المعاملات بتكلفة مناسبة وسرعه عالية .
- حث الموظفين على تنمية روح الابتكار والحفاظ على حقوقهم
- الحفاظ على سرية المعلومات وعدم تسربها .
- المساعدة في تقديم المعلومات للمواطنين في اي وقت يحتاجون اليها .

٢. دوافع التحول إلى الإدارة الالكترونية

أهم الدوافع التي أدت إلى التحول إلى الإدارة الالكترونية ما يأتي : (حمادة، ٢٠٠٧: ١٣)

- السيطرة الإدارية : استخدام الإدارة الالكترونية يساعد على تفعيل دور الرقابة الإدارية وتتبع معاملات المواطنين ومنع الاحتكار لفئة معينة من الحكومة .
- الشفافية : تعتبر الشفافية من أهم الدوافع للتحول إلى الإدارة الالكترونية حيث تساعد في تقليل الرشاوي والاحتكاك بالموظفين بشكل مباشر .

٣. سلبيات الإدارة الالكترونية

هنالك العديد من السلبيات لاستخدام الإدارة الالكترونية تتمثل بالنالي : (الشريف، ٢٠١١: ١٠٢-١٠٣)

- سهولة تعرضها للاختراق وسرقة محتوياتها والتلاعب بها بسبب ضعف الحماية لتطبيقات الإدارة الالكترونية .
- صعوبة تطوير برامج الإدارة الالكترونية مع التغيير الحاصل في التكنولوجيا حول العالم.
- افتقار الدول النامية إلى توظيف برامج الإدارة الالكترونية.
- انخفاض معدلات التوظيف لبعض التخصصات التقليدية في الوحدات الحكومية.
- ضعف تنفيذ الخدمات العامة وخاصة في الدول النامية بسبب اقتطاع جزء من موارد الموازنة الدولة.

ثانياً : الرقابة الداخلية

بالسجلات المحاسبية وإحداث ضرر بالمصلحة العامة أو لأشخاص معينين.

● الغش : هو قيام الموظف المسؤول بحذف وإضافة بعض العمليات بصورة متعمدة بهدف التستر على حقيقة معينة تخص الوضع المالي .

● المخالفات المالية : وتعتبر صورة واضحة للفساد المالي عن طريق التهرب من تسديد الأموال المفروض دفعها للدولة من خلال التلاعب بالتعليمات والقوانين الموضوعة والتي تؤدي إلى هدر الأموال والضياع .

وتوجد ثلاث عناصر أساسية إذا ما اتحدت فيما بينها تؤدي إلى حصول هذا الاحتيال وتتمثل ب (Gray&David, 2006:604- (618

● الدوافع : تتمثل بالدوافع الشخصية لدى الموظفين بغية الحصول على الأموال من دون عناء أو تعب نتيجة إمراس نفسية أو الديون والتأثيرات الخارجية على الموظف وتقسّم إلى :

١. الحاجة : هو حاجة الموظف للمال سواء لسد الاحتياجات أو لتلبية النزوات الشخصية.

٢. التحدي : تتمثل تحدي الموظفين للقيام بعمل معين.

٣. الاستحقاق : هو عدم حصول الموظف على استحقاقه وقد تكون مكافئة أو ترفيع.

● الفرصة : تتمثل بالفرصة لدى الموظفين للقيام بالعمل بوقت وزمان محددين وتتمثل بـ

١. المهارة : هو المهارة التي تؤدي إلى القيام بعمل محدد.

٢. الوصول : تتمثل بالوصول إلى الأصول الملموسة والمخزون والنقدية والمعلومات.

٣. الزمن : تتمثل بالزمن الكافي لاستخدام المهارة والاستفادة بإمكانية الوصول.

● التبريرات : تتمثل بإمكانية الموظف المتلاعب بتبرير أعمال الاحتيال والتلاعب ، ولدى بعض العاملين اتجاهها وقيم أخلاقيه التي تسمح لهم بارتكاب عمل مسيء عن قصد وعلم .

٢. وسائل مكافحة ومنع الاحتيال المالي :

توجد عدد من وسائل مكافحة الاحتيال المالي والتي تتمثل بعدد من الإجراءات الإدارية ووجود هيئات إدارية متخصصة في مكافحة الاحتيال ويمكن بيان هذه الوسائل كالاتي : (كنعان ، ٢٠٠٥:٥٨)

داخل الوحدة الاقتصادية ، وفي القرن التاسع عشر تم تطوير وظيفة الرقابة الداخلية واعتبارها مساعده لوظيفة الرقابة الخارجية لذلك تم حصر أهداف الرقابة الداخلية بالاتي : (البغدادي وآخرون ، ٢٠١٦ : ١٨٠-١٨١).

● حماية أصول الوحدة الاقتصادية من التلاعب والاختلاس والمحافظة على حقوق الآخرين داخلها .

● البيانات المحاسبية الدقيقة ودرجة الاعتماد عليها

● تطوير الكفاءة الإنتاجية من خلال تحقيق العلاقة بين المدخلان والتشغيل والمخرجات

● التقييد بالقرارات والسياسات الموضوعة من قبل الإدارة في الوحدة الاقتصادية لتحقيق الأهداف وتقليل عمليات التلاعب والغش والاختلاس وتحديد القوانين والإجراءات التنفيذية بطريقة تضمن أنسائية العمل

ثالثا : الاحتيال المالي

يعتبر الاحتيال المالي من أكثر المصطلحات انتشارا وهنا سيتم التعرف على مفهوم الاحتيال المالي وعناصره الأساسية والوسائل المتبعة لمكافحته.

١. مفهوم الاحتيال المالي

عرفها الممهاني على انه يتمثل بمخالفة القواعد والأنظمة المالية التي توضع من قبل الدولة ومخالفة جميع القوانين الخاصة بالرقابة المالية (الممهاني ، ٢٠٠٩ : ٢٩) وتم تعريفه ايضا على انه الانحراف عن العمل الرسمي مقابل فائدة مادية أو مكافأة خاصة أو ممارسة سلوك يراعي المصلحة الخاصة (Shah and other, 2007:237) توجد عدة صور للاحتيال المالي وجميعها تصب في استغلال الوظيفة والأموال بصورة غير شرعية ويمكن بيان هذه العناصر كالاتي : (الذهبي ، ٢٠٠٥ : ٤٢٦)

● الرشوة : تعني حصول الموظف على مبالغ مالية مقابل أعمال الأعمال الخاصة بالمراجعين خلافا للقوانين والتشريعات

● الاختلاس : هو قيام الموظف بالتلاعب بالأموال التي بحوزته والاستيلاء عليها وذلك عن طريق التلاعب بالسجلات المحاسبية والتحرير بها.

● التزوير : قيام الموظف باستغلال مكانته الوظيفية وقيامه بالتلاعب بالقوانين لغرض الحصول على الأموال لحسابه الشخصي مثل تزوير الأوراق الرسمية الحكومية والتلاعب

لمتغيرات البحث ، واختبار فرضيات البحث) حيث تم الاعتماد على استمارات الاستبيان التي وزعت على عينة من الموظفين العاملين في الشركة العامة للصناعات النسيجية في واسطو كما مبين في جدول (٥) .

ب. عينة الدراسة :

تم توزيع ٤٠ استبانة على الموظفين العاملين في الشركة العامة للصناعات النسيجية في واسط.

ج. الأساليب الإحصائية المستخدمة :

تم استعمال العديد من الأساليب الإحصائية من اجل تحليل بيانات استمارات الاستبيان بغية الوصول إلى النتائج المرجوة وتم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) .

د. أقسام استمارة الاستبيان :-

قسمت استمارة الاستبيان إلى قسمين وكالاتي :-

القسم الأول : يتضمن المعلومات الشخصية للأشخاص الذين تم توزيع عليهم استمارات الاستبيان .

القسم الثاني :- ويتكون من ثلاثة محاور وكالاتي :

المحور الأول :- ويمثل الإدارة الالكترونية ويتضمن ثمانية أسئلة

المحور الثاني :- ويمثل الرقابة الداخلية ويتضمن خمسة أسئلة

المحور الثالث:- ويمثل الاحتيايل المالي ويتضمن ستة أسئلة

وتم الاعتماد مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي وكالاتي:-

بدأت الكثير من الدول بإنشاء هيئات أدارية لمكافحة الاحتيايل المالي وهذا الهيئات تساعد على مراقبة الصفقات التجارية وذلك من خلال تولي هذه الهيئات من قبل أشخاص يتميزون بالنزاهة والشفافية وتمثلين بعدد من المحاسبين والمحامين والمحققين القضائين في قضايا الفساد وهذا الأسلوب يتميز بفعاليتة وانخفاض تكاليفه .

منح الصلاحيات للقادة الإداريين الذين يتميزون بالنزاهة والكفاءة لتولي مناصب أداريه كبيره في الحكومة ووضع خطط إستراتيجية للرقابة والحد من التلاعب بالقوانين .

تسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية لمكافحة قضايا الاحتيايل المالي وتسهيل هذه الإجراءات لتمكين الأجهزة المختصة من مكافحة جرائم الرشوة والسرقه والاختلاس .

المحافظة على المال العام من خلال الرقابة الذاتية وتفعيل الرقابة الإدارية والمالية للتأكد من الأنشطة الإدارية تسير بالاتجاه الصحيح في تحقيق الأهداف الموضوعه من قبل الجهات الإدارية .

تفعيل وسائل الاتصال الاجتماعية سواء أكانت سمعية أو مرئية من خلال توعية أفراد المجتمع بمخاطر الاحتيايل وطرق معالجتها.

الاطار العملي

تحليل نتائج الاستبانة :

أ. المقدمة :-

يتضمن الجانب العملي عدد من النقاط الأساسية (أداة ومقاييس البحث ، اختبار أداء قياس البحث ، والإحصاءات الوصفية

جدول (١) يبين الوسط الحسابي المرجح

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1
الوزن المئوي	%100	%80	%60	%40	%20

د. قياس ثبات الاستبانة:-

إن إحدى المسائل المهمة في الاستبيان هو قياس درجة ثبات الاستبانة والتي تعني استقرار الأسئلة وعم تناقضها مع بعضها حيث تم إجراء اختبار ثبات لأسئلة الاستبيان وبالاعتماد على معامل كرونباخ (Cronbach's Alpha) حيث كانت النتائج موضحة كما في الجدول الآتي :-

جدول (٢) يبين نتائج ثبات الاستبانة باستخدام معامل كرونباخ

المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق
الأول	8	0.961	0.990
الثاني	5	0.921	0.96
الثالث	6	0.973	0.986
الإجمالي	19	0.983	0.991

وهذا يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقها على نفس العينة وان الثبات كان عالي. و تحليل فقرات استمارة الاستبيان :-
١. توزيع أفراد العينة حسب الجنس

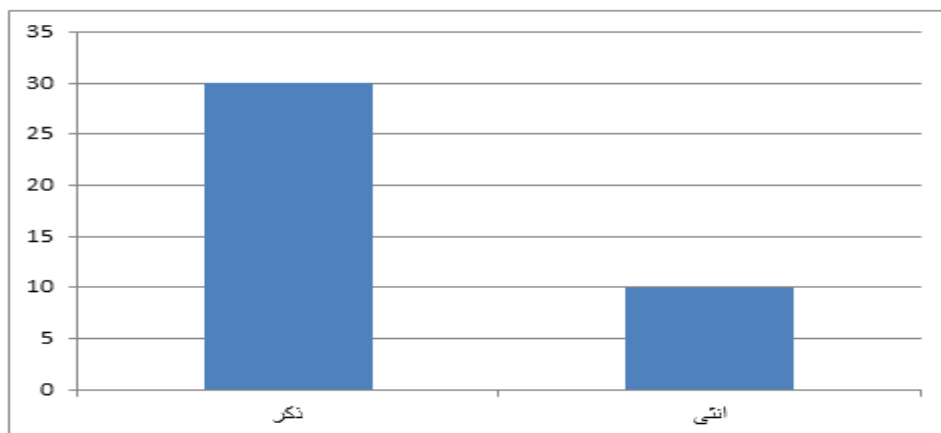
جدول (٣) يبين توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	30	75%
انثى	10	25%
المجموع	40	١٠٠%

الإناث فقد بلغ ١٠ اشخاص والتي تكون نسبة ٢٥% من حجم العينة .

تم توزيع الاستمارة على ٤٠ موظف حيث بلغ عدد الذكور ٣٠ شخص ويمثل هذا العدد ٧٥% من حجم العينة ، إما عدد

الشكل (١) يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس



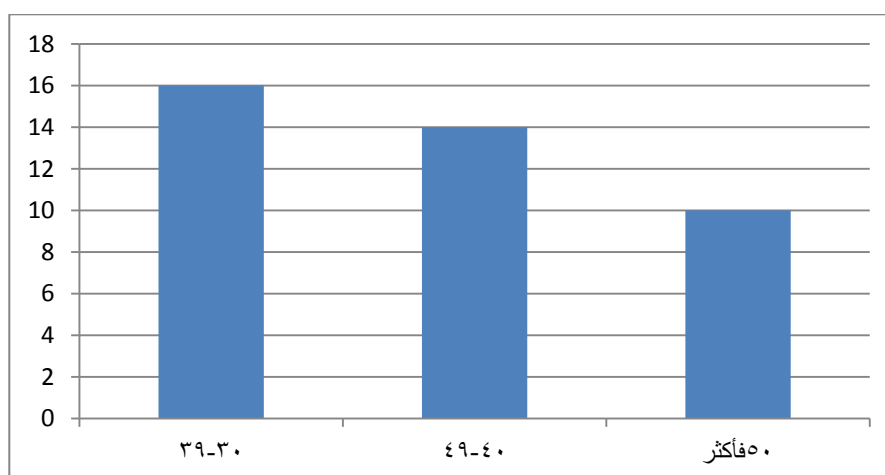
٢. توزيع أفراد العينة حسب العمر

جدول (٤) يبين توزيع العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
30-39	16	40%
40-49	14	35%
فأكثر 50	10	25%
المجموع	40	100%

بين الجدول رقم (٤) أن الأشخاص التي تتراوح أعمارهم من (٣٠ إلى ٣٩ سنة) يمثلون نسبة ٤٠% ، إما الأشخاص الذين تراوحت أعمارهم من (٤٠-٤٩ سنة) مثلوا نسبة ٣٥% ، إما تراوحت أعمارهم من (٥٠ فأكثر) مثلوا نسبة ٢٥% .

شكل (2) يبين توزيع أفراد العينة حسب العمر



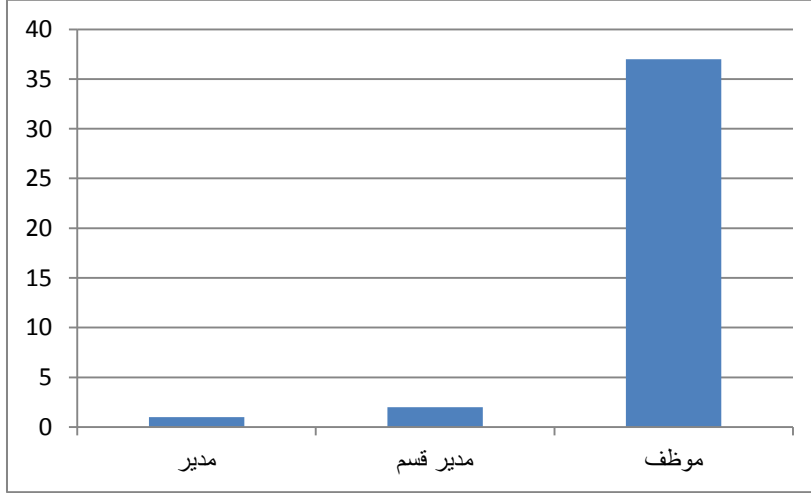
3- توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

جدول رقم (5) يبين توزيع العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
مدير عام	1	3%
مدير قسم	2	5%
موظف	37	92%
المجموع	40	100%

تم توزيع الاستبانة حسب الجدول أعلاه على المدراء الذين يمثلون مدير عام واحد ونسبة ٣% واثنان من الأقسام الذين كانت نسبتهم ٤% إما الموظفين فكان عددهم ٣٧ موظف وشكلوا نسبة ٩٣% .

شكل (3) يبين توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة



٤ . توزيع أفراد العينة حسب التحصيل العلمي

جدول (6) يبين توزيع العينة حسب التحصيل العلمي

الشهادة	التكرار	النسبة المئوية
معهد	5	12.5%
بكالوريوس	27	67%
دبلوم عالي	7	18%
الماجستير	1	2.5%
المجموع	40	100%

الاعتماد على رأيهم أما الحاصلين على شهادة الدبلوم العالي فكانوا ٧ أشخاص وشكلوا نسبة ١٨% أما أصحاب شهادة الماجستير فكان واحد شخص ومثل نسبة ٢.٥%.

من خلال الجدول أعلاه تبين إن عدد الموظفين الحاصلين على شهادة المعهد كان عددهم ٥ أشخاص وكانت نسبتهم ١٢.٥% بنما الأشخاص الحاصلين على شهادة البكالوريوس فكان عددهم ٢٧ شخص وكانت نسبتهم ٦٧% وبذلك يمكن

شكل (4) يبين توزيع أفراد العينة حسب الشهادة



٥ . توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخدمة

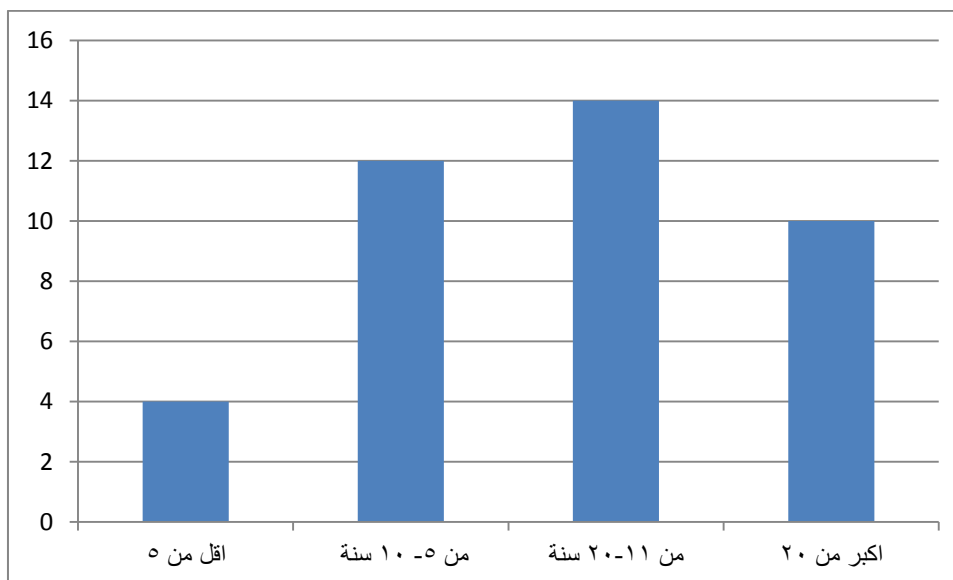
جدول (٧) يبين توزيع العينة حسب سنوات الخدمة

سنوات الخدمة	العدد	النسبة المئوية
اقل من 5	4	10%
من 5-10 سنة	12	30%
من 11-20 سنة	14	35%
اكبر من 20	10	25%
المجموع	40	100%

٤١ شخص بينما الأشخاص التي تكون خدمتهم أكثر من ٢٠ سنة فكان عددهم ١٠ أشخاص وشكلوا نسبة ٢٥% وكما موضح بالشكل أدناه :

الجدول أعلاه بين ان عدد الأشخاص التي تكون خدمتهم اقل من ٥ سنوات يمثلون ٤ أشخاص وبنسبة ١٠% بينما الذين تكون خدمتهم من ٥- ١٠ سنوات عددهم ١٢ شخص وبنسبة ٣٠% والأشخاص الذين كانت سنوات خدمتهم من ١١- ٢٠ سنة فكانوا

شكل (5) يبين توزيع أفراد العينة حسب الخدمة



ز. اختبار التوزيع الطبيعي : من اجل معرفة فيما إذا كانت المحاور الثلاث تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه تم استخدام اختبار (كولمجروف – سمرنوف) (K.S) وقد كانت النتائج كما في الجدول الآتي :-

جدول (٨) يبين اختبار التوزيع الطبيعي للمحاور الثلاث

المحور	عدد الفقرات	قيمة الاختبار Z	القيمة الاحتمالية للاختبار (p.value)
الأول	8	0.133	0.19
الثاني	6	0.229	0.16
الثالث	5	0.465	0.65

د- تحليل إجابات الاستمارة :-
المحور الأول : الإدارة الإلكترونية

من خلال الجدول أعلاه اتضح إن القيم الاحتمالية للاختبار (p.value) للمحور الأول والثاني والثالث هي (0.19) و(0.16) و(0.65) على التوالي وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني إن كلاً من المحور الأول والثاني والثالث يتبعان التوزيع الطبيعي.

الفقرة	الأسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	الافتقار إلى الرقابة الفعالة	3.38	0.39

0.37	2.98	عدم جود جهات إدارية قادرة على اكتشاف الفساد	٢
0.49	3.8	ضعف النظام الخاص بالمعلومات	٣
0.47	3.18	عدم وجود أجهزة الكترونية تساعد في الرقابة الالكترونية	٤
0.48	3.83	ضعف الإمكانيات المستخدمة في التكنولوجيا الحديثة	٥
0.45	3.28	عدم توفر فريق متخصص لتطبيق الإدارة الالكترونية	٦
0.38	3.95	ضعف الخبرة لدى العاملين بالتعامل مع الإدارة الالكترونية	٧
0.28	3.48	ارتفاع تكاليف تطبيق الإدارة الالكترونية في العمليات الرقابية	٨
0.072	3.49	الكلية	

المحور الثاني : الرقابة الداخلية

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة الأسئلة	
0.108	3.450	تهتم الإدارة العليا بالتقارير الصادرة من لجان التدقيق الداخلي	١
0.904	3.450	لدى الوحدات الحكومية قواعد مكتوبة تحدد واجبات ومسؤوليات كل قسم والموظفين العاملين به	٢
0.536	4.000	تستخدم الوحدات الحكومية التقارير الصادرة عن لجان التدقيق كأداة للرقابة	٣
0.539	4.125	لدى الوحدات الحكومية قواعد فعالة تضمن فهم كافة العاملين للإجراءات والسياسات المتعلقة بنظام التدقيق الداخلي	٤
0.4051	3.2000	لدى الوحدات الحكومية نظام معلومات مالي يساهم في تحسين إجراءات التدقيق الداخلي	٥
0.287	3.645	الكلية	

المحور الثالث : الاحتيال المالي

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة الأسئلة	
0.34	3.50	عدم وجود الأجهزة الرقابية الفعالة في منع الاحتيال	١

		المالي
0.43	3.63	٢ لا تقتصر عملية مكافحه الاحتيال المالي على جهة معينه بس تظافر جهود جميع الجهات
0.1	3.98	٣ عدم التراخ في تطبيق القوانين وفرض العقوبات بحق المتهمين في عمليات الاحتيال
0.28	3.48	٤ إن القيام باختلاس أموال الدولة أصبح أمر مقبول لدى بعض الموظفين
0.19	3.93	٥ قيام بعض العاملين بالتلاعب بالأوراق الرسمية لبعض الأقارب لتقليل العبء المالي عليهم
0.33	3.38	٦ عدم الالتزام بمواعيد الدوام الرسمي من قبل العاملين داخل الشركة
0.118	3.65	الكلي

H_1 : وجود اثر للادارة الالكترونية على الاحتيال المالي .

من خلال استعمال تحليل الانحدار الخطي البسيط حيث إن المتغير المستقلة (X) يمثل الإدارة الالكترونية ، إما المتغير المعتمد (Y) فيمثل الاحتيال المالي ، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (380.38) والقيمة الاحتمالية للاختبار (p-value = 0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) عليه فأنا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر للإدارة الالكترونية على الاحتيال المالي ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر ذو دلالة إحصائية للإدارة الالكترونية على الاحتيال المالي . كما بلغت قيمة معامل التحديد (90.9%) وهذا يعني إن متغير الإدارة الالكترونية استطاع تفسير ما نسبته (90.9%) من التغيرات التي تحصل على الاحتيال المالي والمتبقي هي عوامل أخرى خارج سيطرة الباحث .

ب. وجود اثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية على الاحتيال المالي : إن عملية التحليل تتطلب وجود فرضيتان هما فرضية العدم والفرضية البديلة وكالاتي :-

H_0 : عدم وجود اثر للرقابة الداخلية على الاحتيال المالي.

H_1 : وجود اثر للرقابة الداخلية على الاحتيال المال.

من خلال استعمال تحليل الانحدار الخطي البسيط حيث ان المتغير المستقلة (X) يمثل الرقابة الداخلية ، إما المتغير المعتمد (Y) فيمثل الاحتيال المالي ، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (457.83) والقيمة الاحتمالية للاختبار (P-Value = 0.000)

ح. اختبار فرضيات البحث

- الفرضية الرئيسية الاولى :

أ. وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الإدارة الالكترونية والاحتيال المالي : تم استخدام معامل ارتباط بيرسن (person) لقياس العلاقة بين الإدارة الالكترونية و الاحتيال المالي وكانت قيمة معامل الارتباط (-0.954) والقيمة الاحتمالية للاختبار (p.value) تساوي (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) عليه فإننا نقبل الفرضية التي تنص على وجود علاقة ارتباط قوية وذات دلالة معنوية بين الإدارة الالكترونية و الاحتيال المالي.

ب. وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الرقابة الداخلية و الاحتيال المالي : تم استخدام معامل ارتباط بيرسن (person) لقياس العلاقة بين بين الرقابة الداخلية و الاحتيال المالي وكانت قيمة معامل الارتباط (-0.961) والقيمة الاحتمالية للاختبار (p.value) تساوي (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) عليه فإننا نقبل الفرضية التي تنص على وجود علاقة ارتباط قوية وذات دلالة معنوية بين الرقابة الداخلية و الاحتيال المالي

- الفرضية الرئيسية الثانية :

أ. وجود اثر ذو دلالة معنوية للادارة الالكترونية على الاحتيال المالي : ان عملية التحليل تتطلب وجود فرضيتان هما فرضية العدم والفرضية البديلة وكالاتي :-

H_0 : عدم وجود اثر للإدارة الالكترونية على الاحتيال المالي .

٢. الأساليب الرقابية المستخدمة في الوحدات الحكومية ضعيفة مما يجعلها سهلة الاختراق من قبل الموظفين والجهات الخارجية.
٣. لا يعتبر مراقب الحسابات مسؤولاً عن الاحتيال المالي الذي يوجد بالقوائم المالية.
٤. ضعف الدور الرقابي داخل الوحدة الحكومية في مجال أعداد التقارير ، إذ إن قسم التدقيق لم يقم بأعداد التقارير عن الفترة السابقة .
٥. أظهرت نتائج الاستبانة ان (الوسط الحسابي الكلي) للمحور الأول كان بنسبة (3.49) والمحور الثاني كان بنسبة (3.645) ، أما المحور الثالث فقد كان المتوسط الكلي له (3.65) .
٦. هنالك علاقة ارتباط قوية بين الإدارة الالكترونية والاحتيال المالي وكذلك بين الرقابة الداخلية والاحتيال المالي .
٧. هنالك اثر معنوي للإدارة الالكترونية والرقابة الداخلية على الاحتيال المالي .

التوصيات

١. يجب على الوحدات الحكومية الاهتمام بتطبيق الإدارة الالكترونية وذلك لتقليل حالات الاحتيال المالي والفساد الحاصل في الوحدات الحكومية .
٢. يجب قيام قسم التدقيق بأعداد التقارير عن الفترات السابقة ورفعها إلى الجهات العليا
٣. تدريب الموظفين المسؤولين على عمليات التدقيق من خلال إدخالهم في دورات تدريبية تتضمن شرح للوسائل الالكترونية الحديثة المستخدمة في مكافحة الاحتيال المالي.
٤. اعتماد المعايير الحديثة في التدقيق الداخلي والالتزام بها والحث على استخدام الوسائل الالكترونية الحديثة التي تساعد في تقليل الاحتيال والتلاعب والغش .
٥. يجب تقديم الدعم لوحدة التدقيق الداخلي والعاملين بها بما يتناسب مع العمل الذي يقومون به لتحقيق أهداف الوحدات الحكومية .

المصادر

أولاً : المصادر العربية

البغدادي، صلاح صاحب شاكر ، أحمد نوفل عودة (٢٠١٦). كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية في تقييم أداء المؤسسات الحكومية

وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) عليه فأنا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر للرقابة الداخلية على الاحتيال المالي ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر للإدارة الالكترونية على الاحتيال المالي . كما بلغت قيمة معامل التحديد (92.3%) وهذا يعني ان متغير الرقابة الداخلية استطاع تفسير ما نسبته (92.3%) من التغيرات التي تحصل على الاحتيال المالي والمتبقي هي عوامل أخرى خارج سيطرة الباحث.

ج. هنالك اثر ذو دلالة معنوية للإدارة الالكترونية والرقابة الداخلية على الاحتيال المالي :إن عملية التحليل تتطلب وجود فرضيتان هما فرضية العدم والفرضية البديلة وكالاتي:-

H_0 : عدم وجود اثر للإدارة الالكترونية والرقابة الداخلية على الاحتيال المالي.

H_1 : وجود اثر للإدارة الالكترونية والرقابة الداخلية على الاحتيال المالي.

من خلال استعمال تحليل الانحدار الخطي المتعدد حيث ان المتغيرات المستقلة هي: المتغير الأول (X1) يمثل الإدارة الالكترونية ، والمتغير الثاني (X2) يمثل الرقابة الداخلية ، إما المتغير المعتمد (Y) فيمثل الاحتيال المالي ، حيث بلغت قيمة Fالمحتسبة (6.79) والقيمة الاحتمالية للاختبار (p-value = 0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) عليه فأنا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر للإدارة الالكترونية والرقابة الداخلية على الاحتيال المالي ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر للإدارة الالكترونية والرقابة الداخلية على الاحتيال المالي . كما بلغت قيمة معامل التحديد (91%) وهذا يعني إن متغيري الإدارة الالكترونية والرقابة الداخلية استطاعا تفسير ما نسبته (0.91) من التغيرات التي تحصل على الاحتيال المالي هي عوامل أخرى خارج سيطرة الباحث .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

أدناه أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها

١. الافتقار إلى تطبيق الإدارة الالكترونية المتمثلة بالبرامج الالكترونية في الوحدات الحكومية أدى إلى انتشار الاحتيال المالي.

AL. kasswna, reemokab, " The OF E-Governmet role in the Development of Governmet Accounting Information System- Analytical Theoreticakpaperp" pesavch sour nal of FinanceandAccounting.

Gray W.Adams, David R. Campbell and Michael P . Ross, Fraud Prevention, The CPA Journal on Line , 2006.

James A .Hall .(2011). information technology auditing and assurance thir. Edition ,south western , cengag Learning .

Tony at the Top , Internal Auditing : A Safety Net for Those at the Top Published By the institute of Internal Auditors , Issue 19 , August , 2003.

(دراسة تطبيقية في مديرية مجاري محافظة القادسية) . بحث منشور في كلية التراث الجامعة العدد عشرون.

الذهبي ، جاسم محمد .(٢٠٠٥). الفساد الإداري بالعراق تكلفته الاقتصادية والاجتماعية . بحث مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.

الشريف ، عمر احمد ابو هاشم .(٢٠١٣). الإدارة الالكترونية ، مدخل إلى الادارة التعليمية الحديثة ، ط١ . عمان، الاردن : دار المناهج للنشر والتوزيع.

المالك ، بدر .(٢٠٠٧). الإبعاد الأمنية لتطبيق الإدارة الالكترونية في المصارف السعودية . رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا ، جامعة الملك نايف العربية للعلوم الأمنية.

المهاني ، محمد خالد .(٢٠٠٩). آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة .

حمادة ، مختار .(٢٠٠٧). تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية . رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر .

رشيد وآخرون ، إنصاف محمود ، رافعه إبراهيم الحمداني ، عدنان سالم الاعرجي .(٢٠١٢). فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق ، جامعة الموصل ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ٤ ، العدد ٨ .

سليم ، كحل .(٢٠١٥). دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد خيضر .

عبد ربه ، رائد محمد .(٢٠١٠). المراجعة الداخلية. عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية : دار الجنادرية.

عمر ، احمد ابو هاشم الشريف وآخرون .(٢٠١٣). الادارة الالكترونية " مدخل الى الادارة التعليمية الحديثة " ط١ . عمان ، الاردن : دار المناهج للنشر والتوزيع.

كنعان ، نواف .(٢٠٠٥). الرقابة المالية على الاجهزة الحكومية ، بحث منشور . مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والانسانية ، المجلد الثاني ، العدد الثاني.

موسى ، عبد الناصر ، محمد القريشي .(٢٠١١). مساهمة الادارة الالكترونية في تطوير العمل الاداري بمؤسسات التعليم العالي ، الجزائر . مجلة الباحث ، العدد ٩ .

ثانيا : المصادر الأجنبية

Alan.(1999).Tenerry ,principles of internal control, south china printing ,Hong Kong .